



لاهاي، 20 أيلول/سبتمبر 2007، الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال.

## بلاغ صحفي

**المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن دارفور: " يجب أن تظل العدالة على قمة أولوياتنا".**

(نيويورك) إذ يستعد قادة العالم للاجتماع في الأمم المتحدة، يلتقي المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد لويس مورينو، بالجهات الفاعلة الرئيسية في الأمم المتحدة لمناقشة أسباب إيلاء الأولوية للعدالة في دارفور.

"علينا أن نقطع هذا الصمت"، هذا ما قاله أثناء إحاطة صحفية أجريت في الأمم المتحدة. وأضاف: "أثناء هذا الأسبوع والأسبوع القادم، عندما يكون قادة العالم مجتمعين في الأمم المتحدة، يجب أن تكون العدالة في دارفور ضمن جدول الأعمال، بل وفي قمة الأولويات". إذ إن لا مجال لحل سياسي في دارفور اليوم، ولا لحل أممي، ولا لحل إنساني، طالما يظل مجرمو الحرب المزعومون أحراراً في السودان"

ستعقد يوم الجمعة في مقر الأمم المتحدة المشاورات الرفيعة المستوى بشأن الحالة في دارفور. سيلتقي في هذا الاجتماع وزراء أزيد من 25 بلداً، ومسؤولون رفيعو المستوى من الأمم المتحدة، ومن الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية. وبعد فترة لا تزيد على ثلاثة أيام، في يوم الثلاثاء 25 أيلول/سبتمبر، ستنشر الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشاتها العامة، وسيترأس الرئيس الفرنسي، السيد نيكولا ساركوزي أحد اجتماعات مجلس الأمن للأمم المتحدة مع رؤساء الدول بشأن السلم والأمن في أفريقيا.

في شهر شباط فبراير 2007، كشف مكتب المدعي العام عن نظام أنشأه وزير الدولة السوداني السابق في الداخلية، أحمد هارون، واستعان فيه بالمليشيا/الجنجويد، للهجوم على المدنيين في دارفور وإجبار الملايين من المواطنين إلى الهروب إلى المخيمات. وفي آذار/أبريل 2007، أصدر قضاة المحكمة أوامر بالقبض على أحمد هارون وقائد المليشيا/الجنجويد، علي كوشيب، بتهم بلغ عددها 51 تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. لم تقبض الحكومة السودانية

على أحمد هارون ولم تسلمه. واسترسل المدعي العام قائلاً: "فهي تنكر جرائم أحمد هارون. ولا يمكن للعالم أن يشاطر هذا الإنكار".

منذ عام 2005، وأحمد هارون بوصفه وزير الدولة في الشؤون الإنساني، يتمتع بسلطة تخضع لها المخيمات، وهو يتحكم في تدفقات المعونة الإنسانية. تفيد التقارير التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات بتدهور الأوضاع في المخيمات: إذ يُقتل الرجال وتُغتصب النساء ممن يجرؤ على الخروج من المخيمات؛ ويتم الهجوم بصورة منتظمة على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وتفيد المعلومات أيضا بأنه يجري طرد الرجال والنساء والأطفال من بعض المخيمات، وليس لديهم أي مكان يلجؤون إليه ولا أي وسيلة للعيش. ثم مضى المدعي العام يقول: "إن أحمد هارون لا يحمي المخيمات؛ بل يسيطر عليها. لقد أجبر الملايين على اللجوء إلى تلك المخيمات؛ وهو ما يزال يسيطر عليها. يجب إيقافه، يجب القبض عليه. وهذا ما أرمي إليه. وهذا ما ترمي إليه المحكمة. ويجب أن يكون هذا هو هدفنا المشترك".

إن المحكمة الجنائية الدولية محكمة مستقلة ودائمة تقوم بالتحقيق مع الأشخاص المتهمين بأخطر الجرائم التي تحظى باهتمام دولي ومقاضاتهم: مثل الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتجري المحكمة حاليا تحقيقات في 4 حالات، ألا وهي شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور (السودان)، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

**للمزيد من المعلومات، المرجو الاتصال بالجهات التالية:**

في نيويورك 20-22 أيلول/سبتمبر:

جينيفر ترون، المستشارة في شؤون الاتصالات

الهاتف النقال: +1 917 535 4937

العنوان الإلكتروني: [Trone.j@gmail.com](mailto:Trone.j@gmail.com)

في لاهاي:

السيدة فلورنس أولارا

منسقة الإعلام

الهاتف: +31 (0)70 515 8723، الهاتف النقال: +31 (0) 65 029 4476

العنوان الإلكتروني: [florence.olara@icc-cpi.int](mailto:florence.olara@icc-cpi.int)